تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية

د. فرج بن لامة(*)

مقدمة:

تميل أدبيات عدة إلى الإقرار بأنه من المبكر الحكم على طبيعة ما يسمى بـ"ثورات الربيع العربي" وآثارها وتداعياتها في الداخل والخارج. إذ إن "نتائج الثورة لا تتضح بين الليلة وضحاها، بل هي عملية مستمرة ومتغيرة، وبحاجة لفترة زمنية طويلة حتى تستقر مآلاتها، وتتحقق مآربها التي انطلقت من أجلها"[1].

ومن هنا، يكون من الصعب تشخيص ما حدث وتدقيقه، وكذا التنبؤ بما سيحدث، حيث "يبدو أن الإرباك الفكري الذي أحدثته الثورات العربية، لا يقل عن الإرباك السياسي"[2].

وهذا لا يعني غياب المحاولات الجادة لتفسير ظاهرة الربيع العربي وتحليلها، حيث نجد ثمة مقاربات نظرية عدة حاولت الاقتراب من هذه الظاهرة والتعامل معها وفق محددات ومتغيرات، بهدف فهم ما حدث واستشرافه، في محاولة لتأسيس أطر معرفية للتعاطي مع الواقع السياسي العربي الجديد.

وتسعى هذه الورقة إلى عرض أهم هذه المقاربات النظرية، التي حاولت فهم ظاهرة ما يسمى "الربيع العربي" وتفسيرها، وتفسير جملة التحولات التي آلت إليها أوضاع العالم العربي، بعد مرور أكثر من عامين كاملين على تفجر ثورات الربيع العربي في أكثر من دولة عربية.

(*) باحث عربي ليبي.

أولاً - مقاربة "الفعل الثوري":

تسعى هذه المقاربة إلى توصيف ظاهرة "الربيع العربي" وتشخيصها، وتطرح هذه المقاربة أسئلة عدة تدور حول طبيعة ما يسمى "الربيع العربي" وماهيته. مثل: "هل الربيع العربي ثورة أم حركات احتجاج اجتماعية؟ وهل هو ثورة ربيع واحد توزعت فصوله على عدة دول عربية، أم هو ثورات محلية حلقاتها منفصلة وكل لها خصوصيتها؟ وما هي هويتها؟ وكيف يمكن تشخيصها وتوصيفها والتعرف على جوهرها؟".

وتعكس هذه المقاربة طبيعة الجدل الدائر حول ماهية "الفعل الثوري" لظاهرة "الربيع العربي"، فبعض الأدبيات اعتبرت ما حدث ثورة بكل مقاييسها ومقوماتها، بينما اعتبرت أدبيات أخرى أن ما حدث هو مجرد انتفاضات شعبية، أو احتجاجات كبرى لا ترتقي إلى كونها ثورات، وهناك من اعتبرها ثورات منقوصة، ووصفها آخرون بصفة الثورات المرتبكة.

وفي هذا الشأن تقر بعض الأدبيات أن ما حدث هو ثورة بكل معنى الكلمة، ويجب التعامل معه وفق هذا التوصيف؛ لأن "ما حدث في تونس هو ثورة، يجمع عليها الخبراء والمحللون وحتى الرأي العام، إذ يجمعون على أنه حدث بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، تخمرت على مدى سنوات طوال، ذاتيًا وموضوعيًا، وسرعان ما امتدت شرارة الياسمين إلى دول عربية أخرى كاليمن ومصر وليبيا"[٣].

ويذهب عدد من الأدبيات إلى اعتبار ثورات الربيع العربي ذات خصوصية، تمثلت في عنصر المفاجأة والمباغتة، وفي تحدي "العديد من المقولات النظرية التي انبنت عليها النظريات التي تتناول الثورات والحركات الاحتجاجية والعنف السياسي"[٤].

بل إن الأحداث الثورية التي شهدها العالم العربي مؤخرًا تتحدى النظريات السائدة في تفسير حركات الاحتجاج، وهي[٥]:

* نظرية الفرصة السياسية (Political Opportunity Theory)، التي تركز على أهمية العوامل السياسية التي تعيق ظهور الاحتجاجات وتطورها أو تسهله.

* نظرية تعبئة الموارد (The Resource Mobilization Theory)، التي تؤكد على تنظيم الاحتجاجات من خلال الشبكات والروابط بين قطاعات السكان.

* نظرية التأطير (Framing Theory)، التي تؤكد على ضرورة تحويل إدراك الناس ووعيهم من مجرد الشكاوى إلى الاحتجاجات.

وقد استطاعت هذه النظريات تفسير حركات الاحتجاج التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية في أواخر القرن الماضي، وكذلك حركات الاحتجاج التي شهدتها دول مثل الصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية، ولكن الربيع العربي له خصوصياته بحيث يمكن القول: إن الأحداث التي شهدها العالم العربي مؤخرًا تتحدى النظرية السابقة، وأنها بذلك، أي ثورات الربيع العربي - كما يرى البعض - تجاوزت موجات هنتنجتون في التحول الديمقراطي، وأدت إلى تصدع أطروحته حول صدام الحضارات وتحدت مقولاتها النظرية، ذلك "أن الثورات العربية تعد تطورات "ما بعد هنتنجتونية"، وهي شهادة على إيمان من اشتركوا فيها بأن الديمقراطية هي أفضل وسيلة للتعبير عن الهويات القومية، وتحديدًا الهويات الإسلامية.

إن الثورات العربية قد أثبتت بالقطع خطأ أطروحة هنتنجتون عن التعارض بين الإسلام والديمقراطية، فليس هناك صراع بين الحضارات، كما

أن العلمانية ليست شرطًا لتحقيق الديمقراطية، ولا تَلازُم بين الاثنين"[٦].

في المقابل تنتقص أدبيات أخرى من شأن ظاهرة الربيع العربي، وترى أنها تفتقد إلى مقومات "الثورة" وهي لا تتعدى كونها حركات احتجاج تفتقد القيادة والتنظيم من جهة، مثلما تفتقد الرؤية الثورية الشاملة من جهة أخرى، حيث إن "الثورات التي شهدها العالم العربي بشكل عام قامت عفوية بدون قيادة، ولا وفق برنامج سياسي في المناطق والبلدان التي توجد فيها الأحزاب السياسية، أو الحركات السياسية، التي انضمت إلى هذه الثورات بعد قيامها"[٧]. وحتى إن كانت بعض هذه "الحركات توفرت لها هذه القيادة ووجهتها منذ البداية، كما هو الحال حين قاد "الاتحاد العام للشغل" في تونس الثورة، خاصة أن الاتحاد يمثل المظلة الجامعة لنشاط القوى والأحزاب السياسية التونسية"[٨].

لكن بصفة عامة، ما يجمع ثورات الربيع العربي، والقوى الشبابية التي تصدت للفعل الثوري، هو افتقارها إلى عنصر القيادة الثورية المنظمة، وافتقار الشباب الثوري للرؤية الثورية المتكاملة والواضحة التي تخوله وضع سيناريوهات لإدارة أمور ما بعد الربيع العربي، فبالرغم من أن هذه الثورات قامت على أكتاف طلائع ثورية شبابية انضمت إليها الشعوب بأطيافها واتجاهاتها، إلا أن الشاهد هو أن أيًا منها لم يستطع ترك بصمته على هذه الثورات بما يمكن أن يدعي أفضلية دوره فيها"[٩].

بل إن القوى التي قفزت إلى الواجهة الثورية وسرقت الأضواء، ومن ثم تربعت على سُدَّة السلطة وفي مقدمتها قوى الإسلام السياسي (الإخوان المسلمون) لم تكن تملك مشروعًا للسلطة يعبر عن رؤية أيديولوجية وفكرية واضحة، يمكن أن ينبثق عنها برنامج جادٌ للحكم، وهو الأمر الذي يفسر سهولة تحوله إلى مجرد شعار سياسي، وافتقاد أجهزتها لخبرة الحكم وإدارة مؤسسات الدولة، وافتقاده للكوادر الحزبية المؤهَّلة للقيام بهذه المهمات[١٠].

هناك من يحاجج في أن غياب القيادة الثورية في حالة ثورات الربيع العربي هو أحد أهم أسباب نجاح هذه الثورات، بحجة أن "عدم وجود قيادات معينة للثورات، كان أهم أسباب فشل القيادات السياسية في اعتقال المسؤولين عن الثورة أو محاسبتهم"[١١]. قد يكون هذا صحيحًا إلى حد ما، لكن المجازفة التي وقعت فيها ثورات الربيع العربي في ظل غياب القيادة الثورية المؤطّرة ثوريًا تكمن في ظاهرة سرقة ثورات الربيع العربي، فهي بامتياز "ثورات مسروقة" فقد أنجزت الجماهير الثورة ثم تولت القيادة في المرحلة الانتقالية الممتدة حتى الآن قوى لم تكن هي التي قادت الثورة[١٢]. ومن هنا صار الحديث رائجًا عن انحراف ثورات الربيع العربي عن مساراتها، أو محاولات إجهاض هذه الثورات وسرقتها[١٣].

ثانيًا ـ مقاربة "الفاعل الثوري":

وهي مقاربة تسعى إلى تفحص هوية ثورات الربيع العربي وفاعلها، وتتصل بموضوع المكون الاجتماعي والثوري للربيع العربي، حيث اصطلح على تسمية "الحَراك السياسي والاجتماعي" الذي شهدته عدة دول عربية منذ عام ٢٠١١ بـ"الربيع العربي"، ووصف هذا الحراك منذ بداية انطلاقته في تونس بـ"ثورات الشباب"، من منطلق أن "الربيع العربي عبارة عن حركة احتجاجية نبعت من الشباب"، فهي ثورات شبابية في المقام الأول، لعب الشباب فيها دورًا محوريًا في إشعال الحركات الاحتجاجية، والشباب كانوا وكلاء التغيير (Agents of Change).

لذا تذهب بعض الأدبيات في تحليل الثورات العربية وتفسيرها نحو الارتكان للشباب؛ لكونها "وحدة تحليلية" لها قضاياها وديناميتها الخاصة بها، تتاخم العفوية حينًا، قبل أن تغادرها وتنفتح على لغة سياسية متعددة النزوعات.

أو ما أسماه بعضهم "المدخلات الديموغرافية التي تركز على الطبيعة الفتية للمجتمعات العربية، وبروز الشباب كفاعلين جدد"[١٤]. حيث يمثل الشباب دون سن الثلاثين نحو ثلثي سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يعني أن التحدي الأكبر والمهم الذي يواجه المنطقة في الوقت الراهن اليوم يكمن في إمكانية تلبية المتطلبات المتنامية وغير المحدودة والمتزايدة لهذه الشريحة الشبابية، التي يتخطى تعدادها حاجز ٢٠٠ مليون أو يزيد.

فيما تخلص دراسات أخرى إلى أن أهمية الثورات العربية تكمن في أنها "أعادت الاعتبار لدور الطبقة الوسطى في عملية التغيير الاجتماعي بعد أن ساد الاعتقاد بتآكل تلك الطبقة تحت وطأة تزايد عملية الخصخصة. وبدا ذلك أوضح ما يكون في حالتي مصر وتونس، حيث إن من أشعل فتيل الثورة هم الشباب من أبناء الطبقة الوسطى، الذين استطاعوا التحايل على تضييق النظم الحاكمة على سبل العمل السياسي عبر اعتمادهم بشكل مكثف على شبكات التواصل الاجتماعي (أساسًا الفيس بوك)، من أجل التعبئة والحشد والتوجيه"[١٥].

في إطار هذه المقاربة هناك من يصف ثورات الربيع العربي بـ"الثورات الإسلاموية"، ويؤكد على أهمية "الفاعل الإسلاموي" في قيادة ثورات الربيع العربي، وذلك على خلفية بروز حركات الإسلام السياسي والأحزاب ذات الأيديولوجية الإسلاموية، وظاهرة "اندراج الأحزاب الإسلاموية في المسرح السياسي الرسمي في أكثر من بلد عربي، وأخذ الصدارة في الحكم"[١٦].

فأصبح الإسلاميون باتجاهاتهم كافة في صدارة مشهد ما بعد الثورات، وأصبح الخطاب الديني الإسلاموي هو الخطاب السائد والمسيطر في أثناء الربيع العربي وبعد انتصاره، بل إن هذا الخطاب اتسم بنفحة ربانية مبالغ فيها تنتظم حول "الفتح الرباني"، و"ثورات التكبير" كما يطلق عليها في ليبيا.

وقد عبر القرضاوي عن إرهاصات هذا الخطاب وتحوله إلى حالة من الشرعية الدينية، وفي ذلك تتم أيضًا قراءة تصريحات عبد اللطيف عربيات حول الفتح الرباني الذي كشف عنه الربيع العربي، الذي كان دائمًا خريفًا مؤجلاً، ولا تبتعد تلك عن تصريحات إسماعيل هنية بالوعد الرباني"[١٧].

في هذا المقام تذهب بعض الآراء إلى تسجيل مفارقة مهمة تتعلق بالتالي:

- على الرغم من الطابع الليبرالي الغالب لهذه الثورات في بداياتها، إلا أن مسارها اتخذ فيما بعد اتجاهًا مختلفًا، برز فيه بوضوح حضور واضح على المستوى السياسي للتيار الإسلامي بكل فصائله"[١٨].
- الخطاب الديني الإسلاموي، حاول المزاوجة مع مفردات الخطاب المدني، حيث دفعت أحداث الربيع العربي قوى الإسلام السياسي إلى القبول بصيغة الخطاب الديمقراطي، والقبول بالديمقراطية وقيمها، على الرغم من رفضهم لها في أدبياتهم وممارساتهم السياسية السابقة، في محاولة يمكن وصفها بـ"التوظيف المراوغ للديمقراطية" في صراعات ما بعد الربيع العربي.

ولأن الطبع يغلب التطبع - كما يقولون - عادت قوى الإسلام السياسي حين وصلت السلطة، إلى خيانة الديمقراطية وألبستها عمامة المرشد. وكشفت بذلك عن جدلية واقع الخطاب وخطاب الواقع. بل وكشفت بجلاء عن "تراجع الخطاب المدني أمام سيطرة خطاب الدولة ذات المرجعية الدينية الإسلامية على المجتمع والدولة، وهو ما سوف يترك آثاره على مسار التطور السياسي، الذي يخشى أن يفضي إلى إغلاق الحقل السياسي بعد تحرره نسبيًا إثر الثورات الشعبية"[١٩].

ثالثًا ـ مقاربة الداخل والخارج:

تنهض هذه المقاربة على سؤال مهم يتعلق بجدلية الداخل ـ الخارج في ثورات الربيع العربي، وهل علاقة الداخل ـ الخارج في ثورات الربيع العربي هي علاقة اتصال أم انفصال؟ وأيهما الفاعل والمؤثر؟

في هذا الشأن تميل عدة مقاربات إلى إعلاء قيمة "نظرية المؤامرة" في تفسير تحولات الربيع العربي، وغني عن البيان أن التفكير بنظرية المؤامرة، أو ما يسميه بعضهم الاتجاه التقليدي في التفكير العربي، الذي " ينسب كل شيء يجري فوق المستوى العادي إلى المؤامرة الخارجية، وبالتالي فإنه ينسب هذه الأحداث التي يطلق عليها مجازًا اسم "ثورات الربيع العربي" إلى المؤامرة الخارجية، والتخطيط الخارجي، وإلى الأفكار والأيدي الخارجية التي تستعين بأدوات داخلية"[٢٠]، وهو التفكير الذي تبادر إلى ذهن العديد من المتابعين لزلزال الربيع العربي منذ الوهلة الأولى، وعلى وقع المفاجأة الثورية، ذلك "ما أن اندلعت التحركات الشعبية في يناير عام ٢٠١١ بدءًا من تونس ثم مصر، وتوالت بعدهما في ليبيا والبحرين واليمن وسوريا... إلخ، حتى انطلقت التساؤلات والمراهنات حول طبيعة هذه التحركات، وهل كانت ثورات شعبية تلقائية أم تحركات موجهة خارجيًا؟"[٢١].

وبرز في هذا الشأن اتجاهان[٢٢]:

ـ **الاتجاه الأول**: يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة، لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك، ويعتقدون أن الغرب، خاصة الولايات المتحدة، ليس سعيدًا بالثورات العربية، وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

- **الاتجاه الثاني**: يرى أن العامل الخارجي لعب دور القوة المؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادًا إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس"، أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي؛ لأن هذه الوثائق كشفت أمورًا سرية عديدة حول الحكام وحواشيهم، وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

بل إن هناك من يربط بين المشروع الأمريكي للشرق الأوسط وبين الربيع العربي، في مسعى مفاده أن ما يسمى بـ"الربيع العربي" هو حلقة من حلقات المشروع الأمريكي للتغيير في منطقة الشرق الأوسط، ومن منطلق أن "المرحلة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ أخذت تظهر ملامح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط من خلال برامج "دعم الديمقراطية"، التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بفكرة تمكين الأقليات الطائفية في الإدارة والحكم بدول المنطقة، فقد تحدث تقرير نشره معهد "غلوبال ريسيرتش" في شهر نوفمبر ٢٠٠٦، عن وجود تنسيق أمريكي - بريطاني - إسرائيلي يهدف إلى تمكين الأقليات في المنطقة، وتوقع التقرير أن تشهد المرحلة المقبلة بذل جهود استخباراتية لتشجيع الأقليات في المنطقة للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة، مما يقدم حجة قوية للتدخل في شؤون هذه الدول لحماية الأقليات فيها"[٢٣].

ويذهب أيان بريمر المحلل المتخصص في الشؤون الدولية، إلى تأكيد "أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط هو جزء من عملية عالمية من "التدمير الخلاق" على مستوى النظام الجيوسياسي"[٢٤].

وفي هذا الشأن تلاحظ الأدبيات أن دور المتغير الخارجي، خاصة

سياسات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في ثورات الربيع العربي كان واضحًا، سواء أكان هذا الدور ذا طابع سلمي من خلال دعم ما يسمى بـ"التحول الديمقراطي في المنطقة"، أو عبر تقديم المساعدات والمعونات. أو كان ذا طابع عسكري فج، كما حدث في التدخل العسكري من قبل قوات الناتو ضد نظام معمر القذافي في ليبيا.

كما أن المتغير الخارجي لعب دورًا مهمًا في أثناء تفجر هذه الثورات بقصد دعمها، أو فيما يسمى بالمراحل الانتقالية، بهدف توجيه سياساتها، حيث " تدخلت القوى الكبرى في شؤون الدول العربية، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة، التي تدخلت في مسار الثورات العربية للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو تدخل اتخذ منْحًى أكثر صلابة في التعامل مع ليبيا، التي تدخلت فيها الولايات المتحدة دون غطاء شرعي، بحجة المساعدات الإنسانية ولم تتوقف إلا بعد سقوط نظام القذافي"[٢٥].

رابعًا - مقاربة الإنجازات والتحديات:

تنهض هذه المقاربة على مقابلة "الإنجازات" و"الإخفاقات" في تحولات الربيع العربي. كما تشخص جملة من التحديات والصعاب التي تواجه مسار الثورات العربية. وفي هذا الجانب تنطلق عدة محاولات من حقيقة أنه قد يكون من المبكر طرح سؤال الإنجازات والإخفاقات، وذلك لأسباب عدة، أهمها أن هذه الأحداث ما زالت مستمرة، وما زالت تتفاقم في دول المنطقة وتتمدد فيها، ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بمدى هذه الأحداث وحدودها، ومتى ستنتهي؟ ومَن الدول التي ستنجو منها في المنطقة؟ وكذلك هل تؤدي هذه الأحداث في الأجل الطويل إلى تغييرات جذرية واستراتيجية في التوجهات السياسية والاقتصادية لكثير من دول المنطقة[٢٦]؟

في إطار هذه المقاربة، هناك من يبرز الجوانب الإيجابية لتحولات الربيع العربي، ويذهب إلى "أن التغييرات السياسية التي شهدها الربيع العربي قد هزت دعائم الدولة الاستبدادية، ولكن الطريق لا تزال طويلة أمام تغيير الهياكل القانونية والثقافية التي كانت تغذي الاستبداد"[٢٧]. وقطعت دول الربيع العربي أشواطًا نحو التحول الديمقراطي بإنجاز تجارب انتخابية ناجحة، مثلما "شهدت المنطقة حتى الآن، كنتيجة للربيع العربي، ظهور خمسة دساتير، أو إعلانات دستورية مؤقتة جديدة، أو تعديلات لدساتير قائمة، منها ما صدر في العام ٢٠١١ ومنها ما هو قيد الإعداد، وذلك في المغرب ومصر وتونس وليبيا"[٢٨].

في مقابل ذلك يقلل الكثير مما تحقق، ولا يرى بعضهم الآخر أي أثر لهذه التحولات، إذ إنه "بعد مرور أكثر من عامين يبدو الربيع العربي عاجزًا عن إنتاج نظام ديمقراطي واحد. وبعد عامين من انطلاق ما عرف بـ"الربيع العربي" الذي أطاح في شهور قليلة برموز عاتية في الطغيان والتسلط في مصر وتونس وليبيا واليمن، تبدو فرص الانتقال إلى الديمقراطية بعيدة المنال، وتحاصرها تحديات كبرى قد تدفع بها للانتكاس، أو في أحسن الأحوال فإن الانتقال الديمقراطي سيكون مرهونًا بتضحيات أكثر جسامة من جانب الشعوب"[٢٩].

التحديات على صعيد الديمقراطية:

في هذا الشأن نشرت مجلة الإيكونومست البريطانية دراسة تفصيلية حول المخاض الديمقراطي لثورات الربيع العربي، وخلصت إلى أن واقع الثورات العربية وتداعياتها مفتوحة على كل الاحتمالات، ورسم الباحثون ثلاثة سيناريوهات لنتائج هذه الثورات، مع التركيز على مصر بوصفها البوصلة التي ستوجه المنطقة:

السيناريو الأول: يحتمل حدوثه بنسبة ٦٠٪، ويرى أن الدول سوف تتمتع بحصاد ديمقراطي هزيل لا يشمل مشاهد مشرقة، بل إن المستقبل غير واضح والمصير غير معلوم في مصر وتونس، بينما ستكون هناك كوارث وحروب في الدول الأخرى.

السيناريو الثاني: يتوقع عودة الديكتاتورية التي يحتمل حدوثها بنسبة ٢٠٪.

السيناريو الثالث: وهو معاكس للأول والثاني، ويرى احتمال تحقق الديمقراطية والتغيير في الدول العربية بنسبة ٢٠٪.

ومن الواضح أن الدراسة ركزت على الديمقراطية بشكل أساسي واعتبرتها معيارًا أساسيًا لتصنيف الدول[٣٠].

كما شخصت دراسة أعدتها مؤسسة "راند" تحديات مهمة تواجه الربيع العربي في تحوله الديمقراطي، وتذهب هذه الدراسة إلى أنه من الناحية النظرية لم يعد للديمقراطية منافسون يمثلون خطرًا عليها؛ ذلك لكونها نظامًا شرعيًا، حيث تتبنى الحكومات في جميع الدول التي تشهد تحولاً من التسلط - مبدأ إرساء الديمقراطية. إلا أنه، من الناحية العملية، ثمة سؤال مهم حول النتائج المترتبة على الربيع العربي، وهو: هل سيتكيف العالم العربي مع هذه الحقيقة أم سيعمد إلى تغييرها؟ فهناك سمة مميزة للثقافة السياسية العربية، وهي أن البعض يقترح بديلاً عن الديمقراطية: الإسلام[٣١].

وتخلص الدراسة المذكورة إلى حقيقة أن عمليات تغيير الأنظمة غير المتوقعة، أدت إلى إيجاد فرص جديدة وكذلك أمور مشكوك بها في المنطقة التي تحيط بها الاضطرابات، كما كشفت عنه الأحداث منذ اشتعال فتيل الثورات، وأصبح من الواضح أن الدول العربية التي تسعى لتطوير أنظمة سياسية وممارسات ديمقراطية جديدة، تواجه تحديات هائلة.

التحديات على صعيد الحقوق والحريات:

في الجانب الحقوقي مدحت منظمة العفو الدولية ربيع العرب في عامه الأول، واصفة إياه بأنه "عام شهد الكثير من المعاناة والأحزان، بيد أنه أحيا كثيرًا من الأمل في المنطقة وخارجها، في بلاد تواجه فيها شعوب أخرى القهر، والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان"[٣٢]. لكن تقارير المنظمة المذكورة اللاحقة وتقارير غيرها صادرة عن منظمات مماثلة رسمت صورة قاتمة لأوضاع حقوق الإنسان في دول الربيع العربي، حيث " لا يكاد يمر يوم إلا ويشهد أعمال عنف ومصادمات بين أطراف مسلحة، إضافة للإخفاء القسري والخطف. وهو ما دفع منظمات حقوقية محلية وعالمية لوصف الوضع بأنه انتهاك لحقوق الإنسان"[٣٣].

التحديات على الصعيد الاقتصادي:

كان لأحداث الربيع العربي تأثيرات سلبية في اقتصادات المنطقة، إذ سجلت "تباطؤ معدلات النمو الحالية والمتوقعة، وتراجُع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثر سعر الصرف، وتراجع حركة النقل والسياحة والسفر بين دول المنطقة وإليها"[٣٤].

كما تشير جملة من التقارير التي تناولت الأوضاع الاقتصادية في دول الربيع العربي، إلى أن "التطورات الاقتصادية في بلدان التحول العربية ستعتمد على مستوى الثقة الذي لا يزال حساسًا للتطورات السياسية والاجتماعية. وتمر هذه البلدان بعملية تحول سياسي معقدة، حيث إن كثيرًا منها لم ينته بعد من اعتماد الدساتير الجديدة وانتخاب حكومات تضطلع بمهامها، وبسبب البطالة المرتفعة والزيادة المستمرة في تكلفة المعيشة، تتفاقم التوترات الاجتماعية بين

السكان التواقين لجَنْي ثمار التحول الجاري. ويمكن أن تتدهور الثقة بسرعة مع النكسات، التي يتعرض لها التحول السياسي، مع تفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية"[٣٥].

وحسب هذه التقارير، من المتوقع ألا يسجل النمو إلا تحسنًا طفيفًا إلى حد ما في عام ٢٠١٣، بعد أن سجل نموًا ضعيفًا في العام الماضي، ولن يكون هذا النمو كافيًا للبدء في تحقيق إنجازات ملموسة في معالجة مشكلة البطالة الكبيرة التي تشهدها المنطقة "[٣٦]. بل إن فاتورة الأضرار الاقتصادية على دول الربيع العربي ليست فاتورة مبدئية مؤقتة، بل ستبقى آثارها السلبية تمتد إلى سنوات قادمة، وربما إلى عقود.

التحديات على الصعيد الاجتماعي:

يتعلق الأمر بالتكلفة الاجتماعية للربيع العربي وتغيير الأنظمة السلطوية، حيث تشهد دول الربيع العربي حالات استدعاء الانتماءات الأولية والهويات الدينية أو الطائفية أو القبلية أو الجهوية، وبما ينعكس سلبًا على وحدة الدولة وهويتها الوطنية، ويؤدي إلى تمزيق نسيجها الاجتماعي، ويجرها إلى دائرة التقسيم والتشظي، أو يدخلها في دوامة الحرب الأهلية باهظة الثمن.

وتبدو الصورة جد قاتمة في ليبيا التي تعيش على وقع المواجهات القبلية الحادة والمسلحة التي نفخت في ثارات قديمة، وفي إطار تصفية الحسابات مع القبائل الموالية للنظام السابق، والصراع على المغانم، حيث تواجه البلاد خطر التقسيم على خلفية إعلان برقة شرق ليبيا إقليمًا فيدراليًا.

كما أن "التمايز الثقافي والتاريخي للجنوب اليمني دفع إلى طرح مسألة تحويل الدولة إلى دولة فيدرالية من إقليمين، شمالي وجنوبي، لحل الأزمة التي

لم تنته. ولعل ذلك عكس التناقضات القبلية بين تكتل حراك أبناء إقليم الصحراء الممثل لقبائل الجنوب الساعية للانفصال، بالتوازي مع النزعات الانفصالية ذاتها للحوثيين في صَعْدة في مواجهة قبائل حاشد وبكيل الداعمة لبقاء الدولة الموحدة"[٣٧].

كما تستقطب الحالة البحرينية صراعًا سنيًا - شيعيًا، وهو المشهد الذي يُستَنْسَخ بالكامل في الأزمة السورية بشكل عنيف ودموي يرتب - دون شك - كلفة بشرية واجتماعية عالية التكاليف.

التحديات على الصعيد الأمني:

على الصعيد العسكري والأمني، أدت حالات الصراع والتطاحن والمواجهات المسلحة بين الأنظمة وقوى الثورة، وكذا أعمال العنف والتدخل العسكري الأجنبي في الشأن الثوري العربي، وحسابات الأطراف تجاه كل من حالات الربيع العربي - إلى عواقب وخيمة على المنطقة وعلى مستوى كل دولة من دول الربيع العربي. فمن ناحية أولى عمقت من اختراق الخارج للداخل وما يحمله ذلك من تبعات تقود نحو مزيد من انكشاف الأمن القومي العربي. كما أخلت بعملية التوازن العسكري بتدمير ثلاثة جيوش عربية وتشظيها، ونسف بنيتها التحتية، كما هو الحال في ليبيا، وأسهمت الأحداث في سوريا في إنهاك الجيش السوري في الحرب الداخلية باستنزافه تقنيًا وبشريًا، وبتفكيك قواه وإضعافه وتشظيه وانقسامه وانشقاقه بين جيش النظام وما يسمى بالجيش السوري الحر، وكذا محاولات استنزاف قدرات الجيش المصري وجره إلى أتون صراعات داخلية، وإشغاله بمواجهات مع الجماعات الإرهابية في سيناء.

وأصبح الهاجس الأمني "محل قلق شعبي ورسمي في المجتمعات العربية، حيث مظاهر الفوضى والفلتان الأمني لا تزال تقلق الناس في مصر

وفي تونس وفي اليمن وفي ليبيا، وتختلف أسباب هذا القلق وأشكاله بين تراجع هيبة الدولة وقواها الأمنية في اليمن، إلى الاشتباك وتباين الأهداف والمسؤوليات مع المجلس العسكري في مصر، إلى فوضى السلاح والتلويح بالتقسيم والفيدرالية كما هو الحال في ليبيا"[٣٨].

كما تواجه دول المنطقة خطر شبح "الصومالة" و"الأفغنة"، الذي بدأ يخيم على المشهد الليبي في ظل الانفلات الأمني وفوضى السلاح وانتشار تنظيمات متطرفة محسوبة على القاعدة أو هي جزء منها، وما يترتب على ذلك من تحول المنطقة إلى ساحات مفتوحة من ساحات الحرب على الإرهاب. حيث فتحت الحرب الأهلية في ليبيا الأبواب على مصراعيها على مخازن الأسلحة الليبية، التي كانت فرصة ذهبية لتجار السلاح والمغامرين، وصناع الحروب، ومهندسي مناطق التوتر، وصانعي الجغرافيا السياسية للعنف"[٣٩].

كما يحذر آخرون من تحول سوريا إلى عراق جديدة، حيث تنتشر التنظيمات "الجهادية" وتتضخم، ما يوحي بخطر تنامي الإرهاب في المنطقة، فقد "أصبح من الواضح الدور الذي تلعبه التنظيمات المسلحة في سوريا، حيث أصبحت هذه التنظيمات بشتى انتماءاتها الفكرية والعقائدية، تشارك في القتال والعمليات العسكرية، ومع مشاركة هذه التنظيمات، تتسارع وتيرة الأحداث في سوريا، وتتسارع معها التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية"[٤٠].

وتبدو الحالة اليمنية حالة كاشفة، حيث أصبح اليمن أحد معاقل تنظيم القاعدة، وتحولت البلاد إلى هدف أمريكي في حرب واشنطن ضد الإرهاب، ويدفع المواطن اليمني ثمن غارات الطائرات بدون طيار وهجماتها، كما أوضحت منظمة العفو الدولية في تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في اليمن تحت عنوان "اليمن: القمع تحت الضغوط"[٤١].

ويخلص البعض إلى تشخيص مخرجات الربيع العربي في القول التالي: "مآلات الربيع العربي لم تأت بما ينسجم مع شعارات ميادين التحرير والحبيب بورقيبة والتغيير، بل أتت باتجاه مزيد من المحافظة على المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي رفع علامات استفهام كثيرة حول الربيع العربي وأهدافه، ليس فقط في ظل المخاطر الشديدة على مستقبل حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن أيضًا بما يشمل المخاطر على سيادة الدولة ذاتها، حيث تبرز هذه المخاطر باتجاه الارتداد للبنى والهويات ما قبل الدولة، سواء كانت القبلية، كما هو الحال في ليبيا، أو الطائفية كما هو الحال الذي يتوقعه المراقبون في سوريا، التي ستشهد - إذا لم تستقر الأمور، ولم تتحقق عملية التحول الديمقراطي - دخول البلاد في حرب أهلية ستكون الطائفية والمذهبية هما قاعدتها، الأمر الذي سيعمق من حدة التناقضات الموجودة أصلاً في البلدان المجاورة لسوريا، خاصة العراق ولبنان، وذلك على حساب هوية الدولة وسيادتها وكيانها الموحد"[٤٢].

خامسًا - مقاربة السيناريوهات والاحتمالات:

تعتمد هذه المقاربة على التصورات المستقبلية لظاهرة الربيع العربي ومحاولة بناء سيناريوهات للمشهد السياسي في دول الربيع العربي، حيث يلاحظ على هذه المقاربة غلبة حالة "اللا يقين" على "المشهد الثوري"، وذلك في ظل حالة عدم الاستقرار التي تخيم على مجمل تفاعلاته وأحداثه، مما يجعل من الصعب على أي باحث موضوعي أن يتنبأ بمداها وحدودها وانعكاساتها وتداعياتها.

في إطار هذه المقاربة يمكن تصور مآلات الثورات العربية وفق ثلاثة مشاهد أساسية:

المشهد الأول: يتجه نحو التبشير بانتشار ظاهرة الربيع العربي، ويحتفي بامتداد الثورات العربية إلى دول عربية أخرى، وهو سيناريو يقوم على "نظرية الدومينو"، ويرى أن امتداد الثورات العربية إلى دول عربية أخرى هو نتيجة منطقية، وهو مسألة وقت ليس إلا؛ نظرًا لتطابق المعطيات والظروف الموضوعية، "صحيح أن لكل الثورات ولكل الانتفاضات ظروفها وخصوصياتها وإبداعاتها ووسائلها، وأنه لا يمكن نسخ التجارب الثورية ولا استنساخها، ولكن هناك الكثير من القواسم المشتركة، وتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس والعبر أيضًا"[٤٣]، وكذا عمليات التأثير والتأثر المباشر وغير المباشر، وبما يمثل قوة النموذج الذي سوف يقود الثورات العربية برمتها إن لم تمتد آثار ذلك إلى دول الجوار الجغرافي كما حدث في تركيا - مثلاً - حيث صرنا نسمع عن "ربيع أنقرة" وربما "ربيع طهران".

المشهد الثاني: يتجه نحو تحجيم ظاهرة الربيع العربي، ويرجح تقوقع الحالة الثورية العربية، ويتوقع انحسارها وحبسها في إطارها المكاني، وعدم امتدادها إلى أقطار عربية أخرى. فهي ظاهرة لا يتعدى نطاقها وحيزها الجغرافي ٥ دول عربية هي: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا. إذ "في المجمل يصعب اعتبار وصف "الربيع العربي" وصفًا عامًا شاملاً ينسحب على غالبية الدول العربية، وإنما هو توصيف لحالة بدأت مبشرة بالعمومية والشمول، بيد أنها توقفت مبكرًا فلم تمتد إلى كل الدول العربية، بل لم تتطور لا بالقدر ولا بالاتجاه ذاته في الدول التي طالتها"[٤٤]. حيث إن دول الربيع العربي لم تقدم نموذجًا ثوريًا ومجتمعيًا محفزًا على الاستقطاب ويغري بالاقتداء.

هذا المشهد يشكك في قدرة "نظرية الدومينو" كأساس لقراءة تداعيات الربيع العربي، وهنا يتساءل عاموس يادلين الجنرال السابق في الجيش

الإسرائيلي: "هل هو ما يعرف بأثر الدومينو؟ هل يعني سقوط أية لبنة من لبنات الجدار انهياره؟ ليس بالضرورة كما يقول. أعتقد أن أريج الياسمين الذي فاح من تونس يتجه شرقا، لكنه يمتزج بنفحات الزهر المحلي الخاص بكل بلد، بمكوناته المجتمعية والطائفية والمذهبية والطبقية. لذا ينبغي لنا تحليل أوضاع كل بلد على حدة"[٤٥].

وفي هذا الشأن تدعم توقعاتُ هذا المشهد وضْع بعض الممالك والأنظمة الملكية، حيث "أثارت الحالة الغريبة للأنظمة الملكية العربية بعض ردود الفعل التي تمتاز بالغرابة عينها. لا شك أن الغرابة هنا تكمن في حقيقة أن أنظمة الحكم الملكية لم تتأثر أو تسقط خلال الربيع العربي، وأن دولة واحدة (البحرين) شهدت أزمة سياسية زعزعت نظامها"[٤٦]. لكن التحليل السوسيو - سياسي يقود، كما يرى البعض، إلى أن "الملكيات تمتلك عناصر قوة نسبية مقابل الجمهوريات الديكتاتورية، مثل الدين، والشرعية الأسرية التي تحافظ على الوحدة الترابية للدولة وتحصنها مرحليًا من التغيير"[٤٧]. كما لا يمكن في هذا الشأن إغفال دور حسابات المصالح الإقليمية والطائفية التي فاقت حسابات الربيع العربي.

المشهد الثالث: ينبئ باحتمالات تفجر موجة ثانية من موجات الربيع العربي تهدف إلى تصحيح المسار الثوري وتجاوز إخفاقاته. حيث توفر الحالة الثورية العربية الراهنة والمرتبكة والمشوشة بيئة مناسبة أمام الاتجاه صوب "إنقاذ الثورة"، وتعميد خارطة طريق ثورية عربية جديدة، من شأنها انتشال الثورات العربية من براثن لصوصها وقراصنتها، واستكمال الفعل الثوري وتحقيق أهدافه. فـ"المشهد الراهن على ساحات دول الثورات العربية أصبح يثير مشاعر الإحباط والاكتئاب، ويوحي بازدياد نزعات الغضب والتمرد، ولا

يرجع ذلك فقط إلى التقدير العام باختطاف هذه الثورات وإفراغها من محتواها الثوري وتمييع شعاراتها، وإنما أيضًا لما أسفرت عنه تداعياتها من تقسيم الصفوف وتشتيت الجهود، وانحراف الأهداف إلى مسارات جانبية، واستشراء الفوضى وافتقاد الأمن"[٤٨].

ونعتقد أن مشهدية هذا السيناريو بدأت تلوح في الأفق العربي من خلال الثورة المصرية الثانية ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣.

وتتوقف فرص نجاح هذه السيناريو على تضافر عاملين:

العامل الأول، مدى قدرة هذا الفعل الثوري على تصحيح مسار الربيع المصري، ومدى قدرته على إنتاج نموذج ثوري حقيقي واقعي محفز، يمكن الاهتداء به ومحاكاته[٤٩].

العامل الثاني، مدى الاستجابة الشعبية في دول الربيع العربي، ورؤيتها لربيع ٣٠ يونيه في مصر، وأيضًا مدى قدرة الأنظمة الهشة التي جاء بها الربيع العربي وقياداتها ورموزها وصانعي القرار والقوى الفاعلة فيها، على الحيلولة دون تكرار السيناريو المصري سلمًا، من خلال التوصل إلى توافقات سياسية ومجتمعية، عبر حوار وطني جاد وشامل، أو عن طريق العنف، بالاستناد على الشرعية الثورية واستخدام القوة المسلحة لقمع أي تجاه نحو إنتاج "موجة ثانية" من موجات الربيع العربي.

وفي تقديري الخاص تحوي كلتا المقاربتين خطرًا على الوضع الهش لأنظمة ما بعد الربيع العربي.

الخاتمة:

على الرغم من اختلاف التأويلات والتفسيرات تجاه الربيع العربي، فبعضهم اعتبرها انتفاضة شعبية كبرى، والآخر حالة ثورية، والثالث ثورة بكل مقاييسها ومقوماتها، وهناك من اعتبرها ثورات منقوصة، ووصفها آخرون بصفة الثورات المرتبكة، إلا أن المشترك بين كل المقاربات النظرية التي حاولت الاقتراب من ظاهرة الربيع العربي يمكن تلخيصه بالآتي:

- التأكيد على أهمية الفعل الثوري رغم الاختلاف حول توصيفه وتصنيفه، ورغم اتجاه البعض نحو التقليل من إنجازاته.
- إبراز دور الشباب كفاعل ثوري جديد، وأهمية أدوات الاتصال الحديثة في عمليات التعبئة والحشد، والتأكيد على أن هناك دورًا بارزًا للطبقة الوسطى والمثقفين الذين تلاحموا مع الفقراء من العمال والفلاحين والمسحوقين، تحت هدف واحد وواضح عنوانه "الشعب يريد إسقاط النظام"، بهدف الانتقال إلى نظام سياسي واجتماعي جديد يتسم بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويلغي الطابع الاستغلالي والقهري للدولة[٥٠].
- اختلاف طبيعة كل حالة "ثورية" ومضمونها، نظرًا لخصوصية كل دولة من دول الربيع العربي وتركيبتها الديمغرافية والطائفية والاجتماعية بصفة عامة، وأدوار القوى الخارجية في تفاعلات أحداثها "الثورية"، وهو ما أدى إلى تباين طبيعة هذه الثورات وتأرجحها بين الطابع السلمي وتحول بعضها إلى حرب مسلحة بين قوى الثورة وقوى النظام، والاختلاف حول تقويم نتائجها على أرض الواقع.

- ثمة مقاربات نظرية تبرز الجوانب الإيجابية لتحولات الربيع العربي، ويكفي في هذا الجانب أن التغييرات السياسية التي شهدها الربيع العربي قد هزت دعائم الدولة الاستبدادية، وأنها قطعت أشواطًا مهمة نحو التحول الديمقراطي بإنجاز تجارب انتخابية ناجحة ومحاولات جادة لصياغة دساتير جديدة في عدد من دول الربيع العربي، أو مراجعة دساتير موجودة وقائمة في دول عربية أخرى.
- سيادة مشهد "اللا يقين" على أوضاع الربيع العربي وتحولاته، وهي حالة نابعة من كون ظاهرة الربيع العربي ما تزال تعيش حالة من الصيرورة، وعلى وقع مخاض من التحولات المتسارعة التي تجعل من الصعب استقراء مستقبلها ومآلاتها.

إن ظاهرة الربيع العربي لا زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسات الموضوعية والنوعية المعمقة، للتعرف على سمات هذا الحراك ومضمونه وآفاقه المستقبلية، ومحاولة بناء أطر نظرية ومفاهيمية تكون بمثابة المرشد لفهم طبيعة هذه الظاهرة وتحليلها والاقتراب منها، وتقويمها بشكل علمي وموضوعي.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تعمير أبناء الجامعات العربية

الهوامش

(١) آلاء كراجة، الثورات العربية والقضية الفلسطينية: جدلية التأثر والتأثير، موقع www.miftah.org.

(٢) نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ابريل ٢٠١٢)، ص١.

(٣) بسام عويضة، الربيع العربي بين الفكر والخطاب الإعلامي، ط ١، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، كانون أول ٢٠١٢، ص٥.

(٤) نيفين مسعد، حركات التغيير العربية من منظور مقارن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، موقع www.Palestine-studies.org.

(٥) محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، عمان - الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث، ٢٠١٣، ص١٨.

(٦) كارن أبو الخير، كيف يرون الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠١٢)، ص١٥٦.

(٧) موسى البديري، ثورات من نوع جديد، ما هي ؟ ومن هم أعداؤها ؟ أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر، بعنوان "الثورات العربية تحديات فكرية وسياسية"، نشرة آفاق برلمانية، المجلد ٥، العدد ٤، ٢٨ أيلول ٢٠١١.

(٨) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص٤.

(٩) سعيد رفعت، الحكم الإسلامي وتحدياته الداخلية والخارجية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٢، شتاء ٢٠١٢، ص٥.

(١٠) المرجع السابق، ص٧.

(١١) علي عبده محمود، الثورات العربية بعد عام بين تقدم وتراجع، مجلة آفاق افريقية، المجلد العاشر، العدد السادس والثلاثون ٢٠١٢، ص١٦٤-١٦٥.

(١٢) محمود شقير، ثورات الربيع العربي: تأملات يساري فلسطيني، مجلة الكرمل، العدد ٢، خريف ٢٠١١، ص٢١٧.

(١٣) بشير عبد الفتاح، إجهاض الثورات العربية: مصر وليبيا نموذجا، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص٦٥.

(١٤) خالد عودة الله، الثورات العربية والعلوم الاجتماعية، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر، بعنوان "الثورات العربية تحديات فكرية وسياسية"، مرجع سابق.

(١٥) نيفين مسعد، مرجع سابق.
(١٦) عياد البطنيجي، مستقبل المجال السياسي في دول الثورات العربية، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية ٢٠١٢، ص٣.
(١٧) وليد الشرفا، الجماعات الإسلامية وهوس الثنائيات: سياسات مقايضة المرجعيات في الربيع العربي "المستعار"، مجلة سياسات، العدد ١٩، ٢٠١٢، ص١٥.
(١٨) مصطفى عبد العزيز مرسي، هل الإسلام السياسي قادر على التعامل مع مشكلات الحكم المعاصر ؟ مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص٢٥.
(١٩) عياد البطنيجي، مرجع سابق، ص٢.
(٢٠) يحيى رباح، جامعة الدول العربية في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة تسامح، العددين ٣٨-٣٩، السنة العاشرة، كانون الأول ٢٠١٢، ص٣١.
(٢١) إبراهيم أبراش، استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي، مركز صبر SBR للإعلام والدراسات، يوليو ٢٠١٢.
(٢٢) جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على العلاقات العربية، القاهرة ٢٠١٣، ص١٤-١٥.
(٢٣) بشير زين العابدين، التحدي الطائفي في سوريا، بحث مقدم إلى مؤتمر تحديات ما بعد الربيع العربي، طرابلس: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٢-٢٣ ديسمبر ٢٠١٢، ص١٥.
(٢٤) كارن أبو الخير، مرجع سابق، ص١٥٣.
(٢٥) داليا رشدي، البعد المنسي: تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الانتقالية للثورات، اتجاهات نظرية (ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ٢٠١٢)، ص١٩.
(٢٦) الربيع العربي: سيناريوهات المستقبل، مرجع سابق، ص٢.
(٢٧) إصلاح القضاء في ظل الربيع العربي، أعمال الحلقة الدراسية، الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان ١١-١٢ فبراير ٢٠١٢، ص١٠.
(٢٨) المرجع السابق، ص١٠.
(٢٩) التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بعنوان "آلام المخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي" ٢٠١٢.
(٣٠) نقلا عن علي عبده محمود، مرجع سابق، ص١٦٧.
(٣١) لورايل إي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني (راند)، ٢٠١٣، ص١٦.

(٣٢) تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير / كانون الثاني ٢٠١٢، ص١.

(٣٣) مركز الجزيرة للدراسات "تقرير موقف"، ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش، أغسطس / آب ٢٠١٣، موقع الجزيرة نت www.alzajera.net.

(٣٤) الربيع العربي: سيناريوهات المستقبل، مرجع سابق، ص٢.

(٣٥) تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مايو ٢٠١٣ ص٢. يغطي هذا التقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

(٣٦) المرجع السابق، ص١.

(٣٧) خالد حنفي، الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، اتجاهات نظرية (ملحق مجلة السياسة الدولية)، عدد أكتوبر ٢٠١٢، ص٦.

(٣٨) طلال عتريسي، ما هي تداعيات الثورات العربية على المجتمعات العربية؟ مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص٤٧.

(٣٩) كمال السعيد حبيب، قيد التشكل: الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص٤١.

(٤٠) علي بكر، بؤرة جهادية جديدة، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص٦٨.

(٤١) انظر تقرير منظمة العفو الدولية، بعنوان "اليمن: القمع تحت الضغوط"، ط ١، ٢٠١٠، وثيقة رقم MDE31\010\2010.

(٤٢) محسن أبو رمضان، التحولات الشعبية العربية وأثرها على الخارطة السياسية الفلسطينية، مجلة تسامح، العدد ٣٦، السنة العاشرة، أذار ٢٠١٢، ص٢١.

(٤٣) المؤتمر السنوي السابع عشر "الثورات العربية تحديات فكرية وسياسية"، نشرة آفاق برلمانية، المجلد ٥، العدد ٤، مرجع سابق.

(٤٤) سامح راشد، رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص٨٩.

(٤٥) الجنرال المتقاعد عاموس يادلين، رياح التغيير في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي، مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (ملحق خاص)، ٧ / ٥ / ٢٠١١، ص٤.

(٤٦) غريغوري غوس، ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي، الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، رقم ٨، سبتمبر ٢٠١٣، ص٣.

(٤٧) وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، ٢٠١٣، ص١١.

(٤٨) سعيد رفعت، مرجع سابق، ص٥.

(٤٩) منتدى العلاقات العربية الدولية، المشهد السياسي في مصر بعد انقلاب الثالث من يوليو، ٢٠١٣، ص٤.

(٥٠) محسن أبو رمضان، مراجعة أولية لمقولة الربيع العربي، مجلة تسامح، العددين ٣٨-٣٩، السنة ١٠، كانون الأول ٢٠١٢، ص٤٠.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية